

المقدمة تعد الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تظهر التوجهات الحكومية---
نحو استغلال الموارد وتحقيق التنمية. في ظل تحديات البيئة المالية والتحديات الاقتصادية، وتعتبر الرقابة المالية على الموازنة العامة من مسؤوليات الرقابة المالية، والمساهمة في تقييم الأداء المالي. تركز المراقبة على العمليات المالية والإدارية المرتبطة بالموازنة العامة بما يضمن أن الموارد المالية تستخدم لتحقيق الأهداف المرسومة دون انحراف أو فساد. تستند رقابة المفتشية العامة إلى إطار قانوني واضح يحدد مهامها واختصاصاتها، مما يجعلها عاملاً مؤثراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فهي لا تعتمد على مجرد فحص الحسابات بل تشمل تقييم أداء المؤسسات الحكومية من أجل التأكد من كفاءة الأداء، حيث تسهم الرقابة العامة المالية من خلال دورها الرقابي في تنبيه المواطنين والسلطات، من خلال الاطلاع العام على كيفية إدارة الأموال العامة